

Distr.: General  
22 June 2005  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييما للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن في شهر آذار/مارس  
٢٠٠٥ تحت رئاسة البرازيل (انظر المرفق).  
وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتنا بعد مشاورات مع الدول الأعضاء الأخرى في  
المجلس.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رونالدو موتا ساردنيرغ

السفير

الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

### تقييم للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن خلال فترة رئاسة البرازيل (آذار/مارس)

#### مقدمة

اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل نشط للغاية خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، تحت رئاسة البرازيل. وعقد ما مجموعه ٢٨ جلسة رسمية و ١٩ مشاوراً للمجلس بكامل هيئته خلال هذه الفترة. وتجسدت نتيجة هذا العمل المكثف في اعتماد تسعة قرارات، من بينها خمسة قرارات عن تقارير الأمين العام بشأن السودان، وأيضاً عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا والحالة في الصومال والحالة في أفغانستان والحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، أصدر مجلس الأمن خمسة بيانات رئاسية: عن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن الحالة في الصومال، وعن الحالة في الشرق الأوسط ومن بينها قضية فلسطين، وعن الحالة في بوروندي، وعن الحالة في غينيا - بيساو. وعقدت جلسة اختتام عن أعمال مجلس الأمن في ٣٠ آذار/مارس من أجل مناقشة البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن.

#### أفريقيا

##### بوروندي

في ١٤ آذار/مارس، أحاطت كارولين ماكسكي، الممثلة الخاصة للأمين العام لبوروندي، مجلس الأمن علماً بالتطورات الحاصلة في ذلك البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وكذلك بالأنشطة التي اضطلعت بها مؤخراً عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأشارت السيدة ماكسكي إلى أن الأحداث التي شهدتها بوروندي كانت إيجابية ومشجعة وخاصة الاستفتاء على اعتماد الدستور الذي أُجري في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأكدت مع ذلك ضرورة تقديم دعم دولي من أجل تنمية البلد وخاصة في مرحلة ما بعد الصراع، التي يتعين فيها تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية. ويلزم أيضاً تقديم مساعدة دولية إلى البرامج الإنسانية من أجل الاستجابة لاحتياجات آلاف اللاجئين العائدين إلى البلد. وأشارت الممثلة الخاصة إلى مسألة الأسباب الجذرية للصراع البوروندي كما أشارت إلى أن الأمين العام يعتزم إصدار توصيات للمساعدة في التصدي لها في تقريره المقبل.

وفي جلسة رسمية عُقدت في اليوم ذاته، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/13) رحب فيه بقرار الشعب البوروندي بالموافقة على دستور ما بعد المرحلة الانتقالية من خلال الاستفتاء الذي أُجري في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

### كوت ديفوار

في ٢٤ آذار/مارس، اجتمع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملاً بالجزأين ألف وباء من المرفق الثاني من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١).

واجتمع مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس للاستماع إلى إحاطة من السيد عزيز بهاد نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، بصفته ميسراً مساعداً للرئيس تابو مبيكي في جهوده للوساطة من أجل إقرار السلام، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. وحضر الاجتماع أيضاً المحامي موجانكو غومبي، المستشار القانوني للرئيس مبيكي. وعرض ألان دوس النائب الرئيسي للممثل الخاص لكوت ديفوار التقرير المرحلي الرابع للأمين العام (S/2005/186). وأعرب الأعضاء عن قلقهم لعدم استتباب سيادة القانون، وخاصة انتشار الميليشيات، وأشاروا من جديد إلى الحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بينما أدانوا الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وكانت الحاجة إلى كسر الجمود السياسي والمضي قدماً في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنظيم انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من بين أوجه القلق الرئيسية التي أعرب عنها المجلس. وأكد الأعضاء تقديرهم للجهود التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي وتمنوا كل نجاح للوساطة من جنوب أفريقيا في مؤتمر القمة الذي عقد بعد ذلك في بريتوريا في نيسان/أبريل بين الأطراف في كوت ديفوار.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

رداً على الهجوم الذي استهدف دورية تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي نفذته جبهة القوميين ودعاة الاندماج في إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٥ شباط/فبراير، وأدى إلى مقتل تسعة من أفراد حفظ السلام البنغلاديشيين، اعتمد مجلس الأمن في ٢ آذار/مارس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/10) أدان فيه أشد الإدانة ذلك الهجوم، ورحب بالإجراءات التي اتخذتها البعثة ضد جماعات الميليشيات المسؤولة عن أعمال القتل تلك، ويعمل البعثة النشط المستمر من أجل الاضطلاع بولايتها.

ودعا أيضا حكومة الوحدة الوطنية والانتقال إلى المبادرة فورا، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق العدالة على مرتكبي هذا الهجوم وراعيه ومدبريه.

وفي ١٤ آذار/مارس، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريرا إلى المجلس عن عمل اللجنة ومداولها المتعلقة بالتوصيات المقدمة إليها من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في أحدث تقاريره (S/2005/30). وأشار إلى أن معظم هذه التوصيات قد أُقرت وأنها ينبغي أن تدرج في القرار الذي سيعتمد في النهاية بشأن التجديد المحتمل لولاية فريق الخبراء. ومن بين التوصيات التي كانت قيد النظر فرض حظر على السفر وتجميد أصول منتهكي الحظر المفروض على الأسلحة.

وفي جلسات مستقلة عقدت في ٢٢ آذار/مارس، قام وليام سوينج الممثل الخاص للأمين العام، بمساعدة الجنرال باترك كامبيرت نائب قائد القوة التابعة للبعثة بإحاطة مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات علما بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وركزا على عمليات التحضير للانتخابات المقبلة وإصلاح القطاع الأمني واعتماد الدستور والقانون الانتخابي. وقدم الممثل الخاص معلومات أخرى بشأن "سياسة عدم التسامح على الإطلاق" التي اعتمدها الأمين العام فيما يتعلق بأي اتهامات توجه إلى أفراد البعثة بالقيام باعتداءات جنسية وبالتدابير التي تتخذها البعثة بدعم من الأمانة العامة لكبح هذه الممارسات وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبصفة خاصة لإصلاح القطاع الأمني فضلا عن إجراء الانتخابات.

وفي ٣٠ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٢ (٢٠٠٥) الذي مدد ولاية البعثة إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مع نية تجديدها لفترات أخرى.

### إثيوبيا وإريتريا

في ١١ آذار/مارس، اجتمع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وفي ١٤ آذار/مارس، اعتمد المجلس القرار ١٥٨٦ (٢٠٠٥) عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا الذي قرر فيه تمديد ولاية البعثة إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ودعا الطرفين إلى الامتناع عن أي زيادة لعدد القوات في المناطق المحاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة، والامتناع عن أي تهديد باستخدام القوة من أحدهما ضد الآخر أو اللجوء إلى استخدامها. وفي الوثيقة

ذاتها، أكد المجلس التزامه بعملية السلام والتنفيذ الكامل والسريع لاتفاق السلام الشامل الذي وقّعت عليه حكومتا إثيوبيا وإريتريا.

### غينيا - بيساو

في ٢٨ آذار/مارس، أحاط جوا برناردو هونوانا ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، مجلس الأمن علما بأخر التطورات الحاصلة في ذلك البلد وبأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وأعرب عن قلقه إزاء البيئة السياسية الحالية، حيث من المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وبخاصة إزاء ترشيح مرشحي الرئاسة الذي قد يتعارض مع ميثاق الانتقال السياسي. وأعرب عن رضاه عن بداية برنامج إعادة الإدماج العسكري ولكنه دعا إلى عملية أكثر شمولاً للجميع. وفيما يتصل بإصلاح القوات المسلحة قال إن مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو يعزز الحوار بين السلطات المدنية والقيادة العسكرية، ولكنه لا يزال يفتقر إلى وسائل القيام على نحو أفضل بالولاية الموكولة إليه بموجب القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤). وأشار الممثل إلى أن المؤسسات المالية الدولية قد أجرت تقييماً لأداء حكومة غينيا - بيساو كان إيجابياً وكرر الدعوة إلى التزام أقوى من جانب المجتمع الدولي لمساعدة غينيا - بيساو كجزء من استراتيجية لبناء السلام تدعو إليها الحاجة بالبحاح في ذلك البلد.

وفي ٣١ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/14) سلم فيه بإحراز قدر من التقدم في غينيا - بيساو وأعرب في الوقت نفسه عن قلق متزايد وبخاصة فيما يتصل بالقرار الذي اتخذته حزب التجديد الاجتماعي باختيار كومبايالا الرئيس السابق كمرشحه للرئاسة مع ما ينطوي عليه ذلك من تعريض إمكانية نجاح إتمام العملية الانتقالية والانتخابات الرئاسية المقبلة للخطر. وكرر مجلس الأمن أيضاً نداءاته السابقة للجهات الدولية الشريكة في التنمية للتعاون بشكل تام مع حكومة غينيا - بيساو.

### ليبيريا

في ٢٩ آذار/مارس، عرض جاك كلاين الممثل الخاص أثناء مشاورات غير رسمية، التقرير المرحلي السادس للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2005/177) وناقش أعضاء مجلس الأمن التقدم المحرز في تنفيذ العناصر الأساسية لاتفاق سلام شامل، وبخاصة فيما يتعلق بانتخابات تشرين الأول/أكتوبر وضرورة تعزيز المساعدة الدولية في إعادة إدماج المحاربين السابقين. وعرض رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) على مجلس الأمن آراء اللجنة بشأن التقرير الأولي للجنة الخبراء (S/2005/176) عن قدرة الدولة

على وضع نظام لمنح الشهادات يتماشى مع عملية كيمبرلي. والمناقشة هي جزء من استعراض منتصف المدة للتدابير التي تحظر استيراد الماس الخام على نحو ما دعا إليه القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

## الصومال

اعتمد مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/11) رحب فيه بالتقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية الصومالية، وخاصة جهود إعادة التوطين التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية الانتقالية، وحث جميع زعماء الفصائل والمليشيات الصومالية على وقف الأعمال الحربية، وأكد مجدداً تأييده الكامل لعملية السلام في الصومال، والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للجهود الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

وفي ١٥ آذار/مارس، اعتمد المجلس القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥) الذي طلب فيه من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بإعادة إنشاء فريق الرصد لمدة ٦ أشهر، وفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة ٣ من القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤). وتشمل ولاية الفريق في جملة أمور مواصلة التحقيق في تنفيذ الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة وفي انتهاكات هذا الحظر، ومواصلة تحسين واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة أسماء الكيانات والأفراد الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقاً للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

## السودان

مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٨٥ (٢٠٠٥) و ١٥٨٨ (٢٠٠٥) المتخذين في ١٠ و ١٢ آذار/مارس على التوالي، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٧ (٢٠٠٤) لسبعة أيام في كل مرة.

وفي ٢٤ آذار/مارس اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ستة شهور، وهي بعثة تتألف من قوام يصل إلى ١٠.٠٠٠ فرد عسكري، وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى ٧١٥ من أفراد الشرطة المدنية. وطبقاً للقرار الجديد، نُقلت إلى بعثة الأمم المتحدة للسودان جميع الوظائف التي تؤديها بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، إلى جانب موظفيها وإمكاناتها اللوجستية. وتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بشكل أساسي في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وقّعه حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وستقوم البعثة أيضاً بالاتصال والتنسيق بشكل وثيق مع بعثة الاتحاد

الأفريقي في السودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور. وفي إطار تصرفه بموجب الفصل السابع، أذن المجلس أيضا، للبعثة بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك في مناطق نشر قواتها وحسب ما تراه مناسبا في إطار قدراتها.

وفي ٢٩ آذار/مارس اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) الذي يتعلق أساسا بالوضع في دارفور. وأنشئت بموجب هذا القرار لجنة مسؤولة عن تحديد الأفراد الذين سيخضعون لحظر السفر وتجميد الأصول، وهي التدابير المبينة أيضا في القرار ذاته. وستقوم اللجنة أيضا برصد تطبيق هذه التدابير بمساعدة فريق من الخبراء يعينه الأمين العام.

وفي ٣١ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ويجيل القرار الوضع في دارفور منذ عام ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ويحث حكومة السودان والبلدان التي تمثل طرفا ثالثا على التعاون التام مع المحكمة. ويؤكد القرار أيضا على أهمية المصالحة والتسامح الجروح، ويشجع على إنشاء مؤسسات يمكنها إكمال العمليات القضائية.

## الأمريكتان

### هايتي

في ٩ آذار/مارس، قام هادي العنابي، مساعد الأمين العام، بعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2005/124) المتعلق بالتطورات الرئيسية التي شهدتها هايتي مؤخرا. وشدد السيد العنابي على أن البعثة قد بلغت تقريبا كامل قوامها المأذون به، وعززت بشدة قدرتها على الاستجابة للتهديدات الأمنية. وقال إن الحالة الأمنية لا زالت غير مستقرة على الرغم من ذلك.

وفي بيان صحفي أكد أعضاء المجلس على أن المصالحة الوطنية والأمن والتنمية الاقتصادية ما زالت عوامل رئيسية لتحقيق الاستقرار في هايتي. وشددوا على أن إجراء انتخابات ناجحة يعتمد على قدرة الحكومة الانتقالية، بدعم من البعثة، على إحراز تقدم في هذه الميادين خلال هذه المرحلة الحاسمة من عملية الانتقال السياسي. كما شجعوا جميع الجهات الفاعلة السياسية في هايتي على مواصلة جهودها عن طريق الحوار الوطني الجامع، وعلى نبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها؛ ودعوا جميع الأحزاب السياسية والناخبين الهايتيين للمشاركة في العملية الانتخابية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان. وجدد أعضاء المجلس نداءهم إلى المانحين لتسديد الأموال التي وعدوا بتقديمها بالكامل.

وفي رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أخطر رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قرروا إرسال بعثة إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ترأسها البرازيل، وتتزامن مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## آسيا

### أفغانستان

تلقى مجلس الأمن إحاطة قدمها جان آرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ٢٢ آذار/مارس. وذكر السيد آرنو بأن السلطات الانتخابية الأفغانية قد حددت يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات. وأكد أنه، رغم تحسن الحالة الأمنية بوجه عام منذ الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لا زالت حماية حياة موظفي الأمم المتحدة تشكل إحدى الأولويات.

وفي ٢٤ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٨٩ (٢٠٠٥)، الذي جاء فيه أن المجلس يدرك أن الحرب على المخدرات، وانعدام الأمن في مناطق معينة، والتهديدات الإرهابية، وضرورة نزع سلاح قوات الميليشيات الأفغانية، وتسريحها وإعادة إدماجها بصورة شاملة على الصعيد الوطني برمتها، وحل الجماعات المسلحة غير الشرعية هما من ضمن التحديات القائمة في أفغانستان. وشمل القرار قضايا أخرى هي الإعداد في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية، وتكوين المؤسسات الحكومية الأفغانية، والتعجيل بإصلاح قطاع العدل، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً.

### جورجيا

في جلسة خاصة عقدت في ٢١ آذار/مارس، تلقى المجلس إحاطة من جان ماري جينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن نتائج زيارته لجورجيا. وفي هذه المناسبة أدلى ممثل جورجيا ببيان أمام المجلس.

## العراق

في ٨ آذار/مارس، قدّم ديمتريوس بريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الرصد والتحقق والتفتيش، التقرير الفصلي العشرين عن عمل اللجنة، وعرض آراءه عن كيفية القيام، في نهاية المطاف، بإغلاق موضوع التزامات العراق المتعلقة بنزع السلاح.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٩ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/12)، رحب فيه بنتائج اجتماع لندن المتعلق بدعم السلطة الفلسطينية، المعقود في ١ آذار/مارس، وأعرب عن أمله في أن تكون تلك المناسبة جزءاً من عملية دعم دولية طويلة الأجل للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وأن تساهم في تنفيذ خريطة الطريق التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحّب المجلس بالخطة الشاملة التي قدمها الرئيس محمود عباس في الاجتماع الذي عقد لتعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية في مجالات الأمن والحكم السليم وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وكرر المجلس أيضاً دعوته إلى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية لكفالة استمرار التقدم في تنفيذ خطة الطريق تنفيذاً تاماً بالاتصال المباشر مع المجموعة الرباعية.

وفي ٢٤ آذار/مارس، قدم كيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطته الشهرية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأكد السيد برنדרغاست قلق الأمم المتحدة إزاء عدم قيام إسرائيل بتفكيك المستوطنات المتقدمة وتجميد توسيع المستوطنات. وقال مشيراً إلى الجدار العازل الجاري تشييده في الضفة الغربية إن المسار الذي تمت الموافقة عليه ما زال يتضمن نسبة كبيرة من الأراضي الفلسطينية وله تأثير سلبي على مصادر رزق العديد من الفلسطينيين. وأدان السيد برنדרغاست التفجير الانتحاري الذي وقع في ٢٥ شباط/فبراير في تل أبيب، وأدى إلى مقتل خمسة إسرائيليين وإصابة أكثر من خمسين آخرين بجروح. وذكر بأن الأمين العام قد دعا السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراء ضد جميع منظمي ومقترفي الإرهاب والعنف. وقال إن المجموعة الرباعية ترى أنه لا ينبغي للإسرائيليين ولا للفلسطينيين اتخاذ إجراءات تهدد بالحكم مسبقاً على مباحثات الوضع النهائي. وأفاد بأن تنفيذ الالتزامات المقطوعة في قمة شرم الشيخ في ٨ شباط/فبراير ما زال مستمراً. وقال إن زيارة الأمين العام للمنطقة تركت لديه انطباعاً قوياً عن تصميم رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون على المضي قدماً في تنفيذ خطة فك الارتباط، حتى في مواجهة معارضة داخلية قوية. وقال إن الأمين العام قد أكد عندئذ مجدداً موقف الأمم

المتحدة والمجموعة الرباعية، وهو أن الانسحاب ليس غاية في حد ذاته ولكنه خطوة مهمة في عملية أوسع نطاقاً، وأنه ينبغي أن يكون متسقاً مع خريطة الطريق وأهدافها.

وفي ٢٩ آذار/مارس، وضمن إطار مشاورات غير رسمية، عرض السيد برنذرغاست، تقرير لجنة تقصي الحقائق في مُلابسات وأسباب وعواقب تفجير ١٤ شباط/فبراير في بيروت (S/2005/203)، التي أنشأها الأمين العام بطلب من المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/4). وفي رسالة أيدت توصيات لجنة تقصي الحقائق، دعا الأمين العام، كوفي عنان، مجلس الأمن لإجراء تحقيق دولي مستقل في الهجوم الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ١٩ شخصا غيره.

## أوروبا

### منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٤ آذار/مارس، قدّم الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية سلوفينيا، ديمتري روبيل، إحاطة إلى مجلس الأمن. وبعد الإشارة إلى المناقشة الحيوية الرفيعة المستوى المتعلقة بمستقبل المنظمة، رحّب بالمناقشة المتعلقة بالإصلاح والمبادرات الرامية إلى مواصلة تعزيز المنظمة. وأهاب بأعضاء مجلس الأمن أن يدعموا جهود الوساطة التي تبذلها المنظمة للمساعدة في حل الصراعات الطويلة الأمد.

### البوسنة والهرسك

في جلسة علنية عُقدت في ٢٣ آذار/مارس، قدم بادي آشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، إحاطة إلى مجلس الأمن عن التطورات في البوسنة والهرسك في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وأشار إلى أن جمهورية صربسكا قد بدأت في تسليم متهمين إلى محكمة لاهاي، مما قد يمثل تحولا في موقف جمهورية صربسكا إزاء الوفاء بالتزاماتها. وأعرب عن أمله في أن يكون عام ٢٠٠٥ هو عام القطيعة النهائية بين البوسنة والهرسك وماضيها، وذلك من خلال الوفاء بمتطلبات تحقيق الاستقرار والارتباط بالاتحاد الأوروبي والانضمام إلى مبادرة شراكة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام.

### مسائل أخرى

#### جلسة الاختتام المتعلقة بأعمال مجلس الأمن لشهر آذار/مارس

في ٣٠ آذار/مارس عقد مجلس الأمن جلسة اختتام بشأن البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن. وتم تشجيع الدول غير الأعضاء في المجلس على المشاركة في الجلسة العلنية.

وأعدت ورقة معلومات أساسية (S/2005/188) تحت مسؤولية الوفد البرازيلي بهدف دعم المناقشات.

### المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن اتفقوا على تمديد فترة قبول ترشيحات القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بغرض محاولة تضييق "الفجوة" في العدد المطلوب من الترشيحات، استجابة لرسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/127).